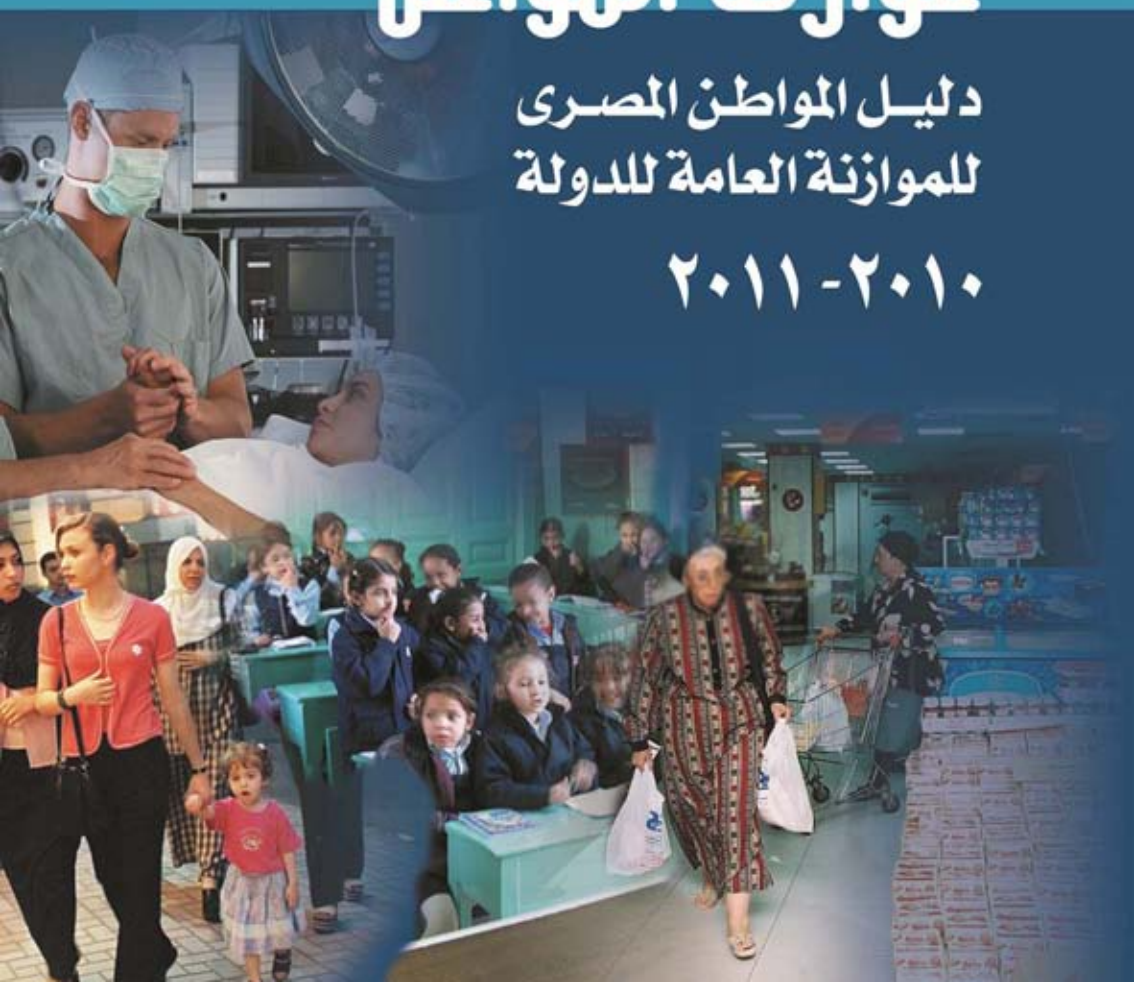
جمهورية مصر العربية
وزارة المالية

موازنة المواطن

دليل المواطن المصرى للموازنة العامة للدولة

٢٠١٠-٢٠١١



لمـــاذا نصدرهـــا؟

«هذا هو الاصـدار الاول من موازنـة المـواطن وهى مبـادرة جديدة ترعاها وزارة المالية ، نستهدف منها اشراك المواطنين فى ترتيب أولويـات الإنفاق العام سواء على مستوى الدولة وعلى مستوى كل محافظة ومركز فى الجمهورية.

الهدف المرجو من هذه المبادرة هو نشر الثقافة والمعرفة بأمور الموازنـة العـامـة لدى المواطن المصرى وتحـقيق المزيد من الشفافية حول المخصصات المالية الموجهة للخدمات العامة مثل التـعـلـيم والـصـحـة والشـبـاب والـريـاضـة وغـيـرها من الخدمات على مستوى الجمهورية ، وبالتالى تسمح للمواطن بإقتراح المشروعـات التى يراهـا ذات أولوية فى دائرة إقامته، وهو نوع مهم من المشاركة المجتمعية المطلوبة فى إتخاذ القرار والذى سينصب فى النهاية لخدمة المجتمع».

لهذا من دواعى سرورى أن أقدم لكم "موازنة المواطن " كقناة جديدة للاتصال بين الحكومة والمواطنين..

د. يوسف بطرس غالى
وزيـر المالـيـة



• ما المقصود بموازنة المواطن ؟

- **"موازنة المواطن"** هي صورة مصغرة من الموازنة العامة للدولة يستطيع من خلالها المواطن أن يتعرف علي أسس السياسة المالية و عناصر المخصصات المالية الموجهة للصرف علي الخدمات المختلفة المقدمة له،وكذلك الإيرادات العامة التي تحصلها الخزانة من المصادر المختلفة.
- وقد تم إعداد هذه الوثيقة لمساعدة المجتمع فى أن يباشر حقه في متابعة الإنفاق الحكومي، والإطلاع على موقف العجز والدين العام وتطور مؤشرات الاستقرار والأداء المالي فى مصر. وسوف يتم تشجيع المحافظات على إعداد "موازنة مواطن" لكل محافظة توضح أوجه الإنفاق العام الموجهة خصيصا لأبناء كل محافظه.



• ما الذي تتضمنه الموازنة العامة للدولة ؟

- الموازنة العامة للدولة هي واحدة من أهم الوثائق التي يناقشها ويقرها مجلسا الشعب و الشورى كل سنة مالية (تبدأ السنه الماليه فى أول يوليو من كل عام وتنتهي فى ٣٠ يونيو) حيث توضح بشفافية أمام المجتمع كافة بنود إيرادات الدولة المتوقعة من ضرائب ومنح وإيرادات غير ضريبية، وكذلك خطة الحكومة في إعادة ضخ هذه الإيرادات مرة أخرى لخدمة المجتمع من خلال الصرف علي الأولويات في كافة المجالات مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والأمن والدفاع والشباب والثقافة والشئون الدينية وغيرها من المجالات.ويتم عرض هذه النفقات طبقا للتقسيم الاقتصادي المتعارف عليه دولياً ويشمل أبواب الأجور، وشراء السلع و الخدمات، والفوائد والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، والمصروفات الاخرى، وشراء الأصول غير المالية(الاستثمارات).
- كما تشمل الموازنة العامة حجم أقساط القروض المستحق سدادها أثناء السنة المالية، وكذا حجم الاقتراض المطلوب لتغطية تلك الأقساط وسداد العجز.
- وجدير بالذكر أن معظم الدول التي تسعى لتحقيق معدلات نمو لديها عجزاً في موازنتها وبالتالي زيادة في قيمة ديونها. إلا أن معيار التقييم الأساسي هو مدى النجاح فى خفض نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى زيادة قدرة الاقتصاد علي استيعاب هذا الدين وخدمته دون الإضرار بأهدافه التنموية.



"نعمل من أجل دولة مدنية حديثة .. تواكب واقع العالم في القرن الحادي والعشرين .. تقف بجانب الفقراء والبسطاء .. وتدفع بكل قنات شعبها إلى الأمام"

من خطاب الرئيس محمد حسني مبارك ٢٠١٠

سلامة أسس النمو الاقتصادى والمسار التنموى

- لقد استطاع الاقتصاد المصري أن يمتص أثر الصدمة التي خلفتها الأزمة المالية العالمية وذلك بشهادة المؤسسات الدولية حيث حقق معدل نمو ٤,٧% في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.
- كما تشير النتائج المبدئية إلى تحقيق الاقتصاد المصرى نمواً بنسبة ٥,١% للعام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠. ولا شك ان هذه المعدلات تؤكد متانة وصلابة اقتصادنا الوطنى خاصة إذا قورنت بمعدلات النمو السلبية في الدول المتقدمة والتي بلغت -٣,٢%، ونمو ٢,٥% في الدول والأسواق الناشئة (في المتوسط عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩).
- شهد معدل التضخم تراجعاً ملحوظاً، حيث بلغ في أكتوبر ٢٠١٠ نحو ١١% مقارنة بمتوسط ١٨,٣%في عام ٢٠٠٨.
- تم توفير مزيد من فرص العمل بلغت نحو ٢,٢ مليون فرصة عمل خلال الثلاث أعوام فى مختلف المجالات. وبذلك تكون قد انخفضت معدلات البطالة من ١٠,٦% إلى ٨,٩%.

مراحل إعداد الموازنة

- يتولى وزير المالية إعداد إطار مشروع الموازنة العامة للدولة ، الذي يتضمن اتجاهات السياسة المالية.
- يتم إصدار منشور إعداد الموازنة العامة وإرساله إلى جميع الوزارات والهيئات العامة، ويتضمن الخطوط العامة لإعداد مشروع الموازنة.
- يتم تشكيل لجنة في كل وزارة أو هيئة عامة تتولى إعداد مشروع الموازنة الخاصة بها.
- بحث ودراسة مشروعات موازنات الوزارات والهيئات العامة ومناقشتها مع المسئولين.
- إعداد الإطار النهائي للموازنة وعرضه على مجلس الوزراء.
- فور اعتماد مجلس الوزراء لمشروع الموازنة يتم إرساله للسيد رئيس الجمهورية لإحالته إلي مجلسي الشعب والشورى.

ما أهداف السياسة المالية بمصر؟

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة تعمل على توفير فرص تشغيل وعمل حقيقية، وبالتالى تحسين الأحوال المعيشية للمواطن.
- تحقيق الاستقرار المالى للموازنة العامة والدين فى المدى المتوسط والبعيد.
- زيادة وتحسين حجم الإنفاق علي المجالات الاجتماعية والخدمات المقدمة للمواطن.
- زيادة قدرة الدولة علي مواجهة الأزمات التي قد تطرأ وتحييد اثارها عن المواطن قدر المستطاع.

الملامح الأساسية للموازنة العامة لعام ٢٠١٠/٢٠١١

موازنة العام المالي ٢٠١٠/١١ هي السنة المالية الرابعة من الخطة (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢). والمعروف أن هذه السنة تأتي في فترة بداية تعافي الاقتصاد المصري من آثار الأزمة العالمية الكبرى والتي أنفقت الحكومة نحو ٢٤ مليار جنيه في مواجهتها خلال عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠.

وتعمل الحكومة اعتباراً من العام الجارى على العودة الى تنفيذ برنامج الضبط المالى وعلى خفض معدلات العجز الكلي(الفارق بين المصروفات والإيرادات مضافاً اليه صافي حيازة الأصول المالية) كنسبة من الناتج المحلي حيث من المستهدف أن يبلغ ٧,٩% من الناتج مقابل ٨,١% كنسبه عجز فعليه تحققت فى العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقارنةً بنسبه ٨,٤ % كانت مستهدفه خلال ذات العام ، وذلك لتأمين استقرار الاقتصاد والقدرات المالية للدولة.

ومن المتوقع تراجع نسبه الدين إلى الناتج المحلى لتحقق ٧٦ % من الناتج فى نهاية يونيو ٢٠١١ (نهايه العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١) مقابل ٧٩ % فى نهاية ٢٠١٠.

الالتزام تجاه الأجيال القادمة

- تهدف السياسة المالية الى خفض إجمالي نسبه الدين العام لأجهزه الموازنة العامة الى الناتج المحلى الى اقل من ٦٠% مع حلول عام ٢٠١٤/٢٠١٥.
- يمكن تحقيق ذلك مع تراجع معدلات العجز الكلى إلى الناتج المحلى لتتراوح بين ٣ -٣,٥ %.
- معنى ذلك زيادة استدامة الوضع المالى وإتاحة مزيد من الموارد تخدم الأهداف التنموية للمستقبل وللأجيال القادمة.

أهم المؤشرات الإقتصادية

	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
الناتج المحلى (بالمليون جنيه)	٥٣٨،٥٠٠	١،٢٠٦،٧٠٠	١،٣٧٨،٠٠٠
نمو الناتج المحلى	٦,٨٪	٥,١٪	٥,٨٪
متوسط الدخل (جنيه/عام)	٧،٤٨٠	١٥،٢٩٦	١٧،٢٢٥
متوسط معدل التضخم	غير متاح*	١١,٧٪	١١,٧٪

*تم تعديل سلة السلع في منتصف العام مما يبطل المقارنة

ملخص عمليات الموازنة العامة للدولة

الأرقام بالمليون جنيه

مليون جنيه	فعلى ٢٠٠٥/٢٠٠٤	فعلى ٢٠١٠/٢٠٠٩	موازنة ٢٠١١/٢٠١٠
الإيرادات	١١٠،٨٦٤	٢٦٨،١١٤	٢٨٥،٨١٠
المصروفات	١٦١،٦١١	٣٦٥،٩٨٦	٤٠٣،١٦٨
صافى الحيازة	٨٩٦	١٦٦	٨،٢٨٢
العجز الكلي	٥١،٦٤٣	٩٨،٠٣٨	١٠٩،٠٧٦
العجز ٪ من الناتج	٩,٦٪	٨,١٪	٧,٩٪
اجمالي الدين العام	١٢١٪	٧٩٪	٧٦٪

توزيع المصروفات على الأبواب

الأرقام بالمليون جنيه

البيان	فعلي ٢٠١٠/٢٠٠٩	موازنة ٢٠١١/٢٠١٠
الأجور	٨٥،٣٦٩	٩٥،٣٠٩
شراء السلع والخدمات	٢٨،٠٥٩	٢٨،٨٥٧
الفوائد	٧٢،٣٣٣	٩١،١٤٣
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٠٢،٩٧٤	١١٦،٦١٦
المصروفات الاخرى	٢٨،٩٠١	٣١،١٢٥
شراء الأصول غيرالمالية	٤٨،٣٥٠	٤٠،١١٩



الإنفاق الحكومى يستهدف تحسين أحوال المواطنين والنهوض بالاقتصاد

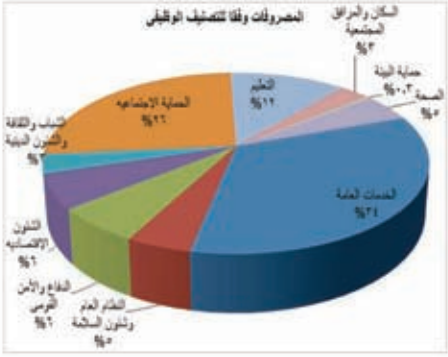
- يبلغ نصيب المواطن من إجمالى المصروفات الحكومية نحو خمسة آلاف جنيه.
- تنفق الدولة نحو ٩٥ مليار جنية على باب الأجور فى موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ بارتفاع بنسبة ١٢% عن العام الماضى.
- يمثل هذا المبلغ أجور ٥,٨ مليون موظف عام بمتوسط اجمالى دخل ومزايا تأمينيه ومزايا عينيه تبلغ نحو ١٣٦٠ جنيهاً شهرياً.
- ويوضح الجدول التالي بيان بالعلاوات الخاصة التى اقرها مجلس الشعب منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥:

العام المالى	النسبة المقررة	الحد الأدنى أو الأقصى
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٪	بحد أدنى ٣٠ جنيه وبدون حد أقصى
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠٪	بحد أدنى ٣٦ جنيه وبدون حد أقصى
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٥٪	بدون حد أدنى أو أقصى
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٠٪	بدون حد أدنى أو أقصى (وتم العمل به اعتبارا من مايو ٢٠٠٨)
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠٪	بدون حد أدنى أو أقصى
٢٠١١/٢٠١٠	١٠٪	بدون حد أدنى أو أقصى



- بلغت جملة الاستثمارات في الاقتصاد المصرى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٢٢٧ مليار جنيه. تم تمويل نحو ٤٨ مليار جنية من خلال الموازنة العامه، ونحو ٣٨ مليار جنيه استثمارات أجنبية مباشرة (ما يعادل ٦,٨ مليار دولار أمريكي).





تضمنت موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٢٩ مليار جنيه مخصصات ماليه لصناديق المعاشات فى صورة تحويلات مباشرة وفوائد مستحقه على الصكوك وغيرها، وهو الأمر الذى يساعد على توفير تدفقات وسيولة نقدية تمكنها من أداء كامل المعاشات المستحقة عليها.

برامج الحماية الاجتماعية ودعم محدودي الدخل

- تخصص الحكومة فى موازنة العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٢١٥ مليار جنية من إجمالي المصروفات العامة لبرامج الإنفاق الاجتماعي ودعم السلع لحماية ومساندة الفئات الأولى بالرعاية ومحدودي الدخل.
- تولي الدولة أهمية قصوى لتحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن كما يتضح من زيادة المخصصات لتلك الخدمات وأهمها:-
  - الصحة العامة: زيادة المخصصات إلى ٢٠,٩ مليار جنيه بزيادة قدرها ٢٤% عن العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.
  - خدمات التعليم : زيادة المخصصات إلى ٤٨,٧ مليار جنيه بزيادة قدرها ٥,٩% عن العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.
  - خدمات الشباب والثقافة والشئون الدينية: زيادة المخصصات إلى ١٤,١ مليار جنيه بزيادة قدرها ٧,٦% عن العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.
  - خدمات الإسكان والمرافق العامة: زيادة مخصصاتها إلى نحو ٨ مليار جنيه.
- وتبلغ مخصصات الموازنة نحو ١١٧ مليار جنيه لبرامج الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية المختلفة وتشمل دعم الغذاء والطاقة والمواصلات والتأمين الصحي للطلاب والإسكان الشعبي وحماية المزارعين بالإضافة إلى برامج دعم الصناعة المصرية، والتى تهدف إلى محاربة الفقر ومساندة الفئات محدودة الدخل وكذا دفع عجله التنمية الاقتصادية.

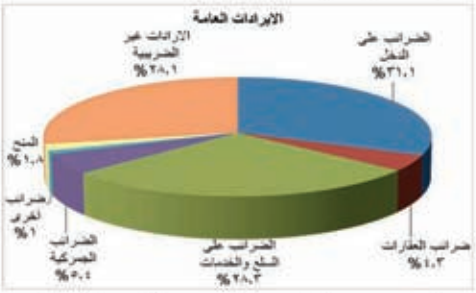


الأرقام بالمليون جنيه

برنامج الدعم المباشر والمساندة	فعلى ٢٠١٠/٢٠٠٩	موازنة ٢٠١١/٢٠١٠	من المصروفات %
دعم الطاقة (يتضمن)	٦٦,٥٢٤	٦٧,٦٨٠	%١٦,٨
بوتاجاز	١٤,٠٠٢	١٣,٢٨٦	%٣,٣
نقل (بنزين)	٢٤,٧٢٤	٣١,٤٠٨	%٧,٢
بنزين	٩,٣٣٨	٩,٩٧٤	%٢,٥
خام طبيعي	٦,٥٤٢	٦,٤٠٨	%١,٧
دعم السلع التموينية (يتضمن)	١٦,٨١٩	١٣,٥٨٥	%٣,٤
الخبز	١١,٦١٤	١٠,٥٣٥	%٢,٦
زيت التموين	١,٩٠٠	١,٠٢٣	%٠,٣
السكر	٣,٠٠٦	١,٥٣٢	%٠,٤
دعم الكهرباء	-	٦,٣٠٠	%١,٦
تنشيط الصادرات	٣,٣١٦	٤,٠٠٠	%١,٠
دعم المزارعين	٣٦٢	٢,٢١١	%٠,٥
التأمين الصحي	٣١٣	٤٢١	%٠,١
دعم الإسكان	١,٤٠٠	١,٠٠٠	%٠,٢
دعم نقل الركاب	٧٣٢	٨٥١	%٠,٢
بنود اخرى	٤,١٠٤	٤,٢٨٩	%١,١

تنوع مصادر الإيرادات العامة للوفاء باحتياجات المجتمع

- تقدر إجمالي الإيرادات العامة خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٢٨٥,٨ مليار جنيه بزيادة قدرها ٨,٨% عن السنة الماضية.
- من المقدر أن تصل حصيلة الإيرادات الضريبية نحو ٢٠٠ مليار جنيه بزيادة ١٧,٦% عن العام المالي الماضي.
- تبلغ الإيرادات غير الضريبية في عام ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٨٠,٢ مليار جنيه بانخفاض قدره ٩% مقارنة بالعام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ وذلك لشمول موازنة العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ على عدد من الإيرادات الاستثنائية غير المتكررة.



- في ضوء المقدر للمصروفات والإيرادات وصافي الحيازة ، فان العجز الكلي يقدر في موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بنحو ١٠٩ مليار جنية بنسبة ٧,٩ % من إجمالي الناتج المحلي، مقابل عجز فعلي محقق بلغت نسبته ٨,١% في ٢٠١٠/٢٠٠٩. ويأتي هذا في الوقت الذي تعاني فيه العديد من دول العالم من تفاقم العجز، ليبرهن قوة أسس الاقتصاد المصري وقدرته على التعافي السريع من الأزمات .

الإصلاحات الضريبية الأخيرة

شملت موازنة العام الحالي ٢٠١١/٢٠١٠ عدداً من الإصلاحات الضريبية والتي تضمنت بعض التعديلات على قانوني الضريبة على الدخل وضريبة المبيعات. وقد تم توحيد رسم الإنتاج على السجائر ليبلغ ١٢٥ قرشاً للعلبة مع إضافة ٤٠% رسم إضافي من قيمة سعر البيع، كما تمت زيادة ضريبة المبيعات على الحديد من ٥% إلى ٨% وكذا خضوع الأسمنت لضريبة ٥% بدلا من رسم الإنتاج الحالي والبالغ ٢,٥ جنية للطن. كما شهدت الموازنة هذا العام موافقة مجلس الشعب على تجريم عدم إصدار فاتورة. ومن المتوقع أن تساهم تلك الإجراءات بزيادة حصيلة الضرائب.

- من المتوقع أن ترتفع إيرادات قناة السويس في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ إلى نحو ٥ مليارات دولار (٢٨ مليار جنيه) مقابل ٤,٥ مليار دولار (٢٥,٢ مليار جنيه) في العام المالي ٢٠١٠/٠٩. بعد التعافي من آثار الأزمة العالمية.



تطوير مطار القاهرة كنموذج من نماذج تطوير البنية التحتية

استمرار سياسة الإصلاح للارتقاء بأداء الاقتصاد



وزير المالية د. يوسف بطرس غالى فى مجلس الشعب

استمراراً لسياسة الإصلاح المؤسسي والتشريعي فقد تم صدور عدداً من القوانين وأهمها:-

القانون	أهدافه وأهم أحكامه
قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ بفتح إعتماد إضافى للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩.	جاء القانون ضمن خطه الدولة للحفز المالى عقب الأزمة المالية العالمية بمبلغ ١٠ مليار جنيه موجهة لمشروعات الصرف الصحى ومياة الشرب والطرق وإسكان النوبة.
قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ بإصدار قانون تنظيم مشاركه القطاع الخاص	يهدف القانون إلى تشجيع الاستثمارات المشتركة بين الحكومه والقطاع الخاص فى مشروعات البنيه التحتيه الأساسية والخدمات والمرافق العامة مثل بناء مدارس ومستشفيات ومحطات معالجة مياة الشرب و إنشاء الطرق.
قانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٠ بربط الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠	شمل القانون تعديل الضريبة العامة على المبيعات على السجائر بواقع ٤٠ % من سعر البيع للمستهلك بالأضافة الى ١٢٥ قرشا للعبوة، وان يخضع الأسمنت الى ضريبة مبيعات بواقع ٥%، وان تخضع قضبان وعيدان حديد التسليح إلى ضريبة بواقع ٨%.
قانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ بإصدار قانون التأمينات والمعاشات	يهدف القانون إلى تحقيق هدف الدولة فى مد مظلة الحماية التأمينية لتشمل كافة المواطنين فى نظام واحد متكامل يطبق على جميع فئات المجتمع ويتسم بالبساطة فى التطبيق، كما يعمل على ايجاد علاقة مباشرة وقوية بين الأشتراكات التى يدفعها المؤمن عليهم والمزايا التى يحصلون عليها.

فى ضوء سياسة الشراكة مع القطاع الخاص فى المشروعات التنموية ومشروعات البنية التحتية جارى حالياً الأعداد لعدد من البرامج والمتضمنة المشروعات الأتية:-

- مشروع إنشاء ٢٨٧ مدرسة فى ١٨ محافظه، وتجهيز وصيانة وتمويل هذه المدارس على مدى فترة زمنية تمتد ١٥ عاماً.
- مشروع إنشاء مستشفى جامعى جديد بمنطقة سموحة بسعة ٢٠٠ سرير و مستشفى المواساة بسعة ٢٣٠ سريراً.
- مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحى بالقاهرة الجديدة بطاقة إجمالية قدرها ٢٥٠ ألف متر مكعب فى اليوم.
- مشروع طريق شبرا- بنها بطول ٣٨كم ومحور روض الفرج بطول ٤,٣كم وعرض ٤٥م مقسمة إلى ٤ حارات فى كل اتجاه.



ساهم مشروع إحلال تاكسي العاصمة فى الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة، مع إعطاء لمسة حضارية للعاصمة.

التطلع نحو المستقبل

- سوف تستمر السياسة المالية فى العمل على زيادة معدلات النمو والتشغيل وإتاحة الموارد اللازمة لتوسيع قاعدة التنمية لتشمل جميع أنحاء الجمهورية.
- من المتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، نحو ٥,٨- ٦%، ليعاود مسيرته في الارتفاع لما كان عليه قبل الأزمة المالية وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية والمالية خلال السنوات الخمس الماضية والتي ساهمت في تنوع مصادر نمو الاقتصاد المصري.
- العمل على خفض معدلات الدين إلى اقل من ٦٠% فى الأجل المتوسط مع خفض معدلات العجز إلى ٣-٣,٥%.
- استكمال منظومة الإصلاح الضريبي لتحقيق مزيد من العدالة الضريبية.
- تطبيق النظام الجديد للتأمينات والمعاشات اعتباراً من أول ٢٠١٢ والإسهام فى زيادة معدلات الادخار القومي.
- حماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية و محدودي الدخل من خلال برامج أفضل للدعم والمساندة الاجتماعية.
- بلوغ حجم الاحتياطيات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى نحو ٣٥ مليار دولار وذلك يعني قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة أية التزامات خارجية ومواجهة الأزمات دون التأثير سلبياً على أسس واستقرار الاقتصاد القومي.
- من المتوقع أن تستمر معدلات التضخم في التراجع. وسوف تستمر الحكومة خلال برنامجها المالي للعام ٢٠١١/٢٠١٠ في الالتزام بسياسة دعم وتوفير السلع الأساسية.



موقع وزارة المالية
www.mof.gov.eg

الهيئة العامة للخدمات الحكومية
www.mof.gov.eg/generalorg/

الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى
www.nosi.gov.eg/

الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص
www.pppcentralunit.mof.gov.eg/pppcusite/content/home/default

مصلحة الجمارك
www.customs.gov.eg

مصلحة الضرائب العامة
www.incometax.gov.eg

مصلحة الضرائب العقارية
www.Rta.gov.eg

مصلحة الضرائب على المبيعات
www.salestax.gov.eg

وحدة تكافؤ الفرص
www.mof.gov.eg/Equality-finallweb/

وزارة المالية

وحدة السياسات المالية الكلية
أبراج وزارة المالية - امتداد رمسيس
مدينة نصر - القاهرة
جمهورية مصر العربية
Tele: +(202)234-21284 Fax: +(202)226-861-561
E-mail: fm@mof.gov.eg



لمزيد من المعلومات
ومتابعة أحدث التقارير الشهرية والسنوية
يرجى زيارة موقعنا
www.mof.gov.eg